ريادة الاعمال وامكانيات تحقيق التنمية المستدامة في العراق

أحمد عمر أحمد الراوي[1]
ahmed.omer@muc.edu.iq

المستخلص: تشير التنمية المستدامة إلى رشادة استخدام الموارد الاقتصادية واستثمارها بشكل كفء، بما يؤمن التوازن الاحيائي والبيئي مع الحفاظ على حقوق الاجيال القادمة. وتعد ريادة الاعمال مجالا قويا ومعبرا نحو تحقيق تلك التنمية. وقد اقرت وزارة التخطيط العراقية استراتيجية التنمية المستدامة 2030 وفق الاجندة التي اطلقتها الامم المتحدة. لذلك جاء البحث ليسلط الضوء على الامكانيات المتاحة والتحديات التي تواجه التنمية المستدامة ومستويات ما تحقق من أهدافها.

ولا زال العراق متأخرا في مسيرة تحقيق الاهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة، ولا بد من لاهتمام بعملية التخطيط من جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . واعتماد استراتيجية وطنية لإعادة تنشيط القطاعات الاقتصادية. والتشجيع على الابتكار، مع دعم وتحسين فرص تدريب الشباب مع خلق فرص عمل يتناسب مع مؤهلاتهم العلمية والمهنية. والعمل على تحقيق السلم المجتمعي ، واصلاح نظم اعداد الموازنات لصالح البرامج لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: ريادة الاعمال، التنمية، التنمية المستدامة.

1. المقدمة

يشير تحقيق التنمية الى قدرة الدولة في تعظيم مواردها البشرية والاقتصادية والطبيعية، بهدف زيادة الإنتاج لتلبية الحاجات الأساسية لمواطنيها. أما التنمية المستدامة (Sustainable Development) فهي مصطلح حديث نسبيا يشير إلى هدف التنمية هو النهوض بالمجتمع وتوفير مستوى من الحياة الكريمة لأبنائه. مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة بما يملكه المجتمع من موارد. وهذا يتطلب استثمار الموارد الطبيعية المختلفة كالمياه والتربة والموارد المعدنية والطاقة وغيرها بشكل رشيد وكفوء.

وقد أخذ موضوع ريادة الاعمال اهتماما من قبل كثير من الدول ، التي أصبحت فيه تركز على ضرورة دعم ريادة من اجل تحقيق التنمية المستدامة. لما لريادة الاعمال من دور مهم
في أحداث انعكاسات ايجابية على حركة تفعيل النشاط الانتاجي، كون ريادة الاعمال قادرة على تقديم حلول للمشكلات في القطاعات الاقتصادية كافة.

[1] استاذ دكتور- قسم اداره الاعمال – كلية المنصور الجامعة

وقد اطلقت الامم المتحدة في أيلول 2015 أجندة التنمية المستدامة 2030 وأهدافها السبعة عشر، التي تعد مسار طريق ذو رؤية استراتيجية للدول من أجل العمل لجعل العالم يعيش فيه الجميع بالمساواة والازدهار المستدام، مع التأكيد على الحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف غير الرشيد ولا يأخذ بنظر الاعتبار حقق الأجيال القادمة بالانتفاع بهذه الموارد.

وفقد اعتمدت وزارة التخطيط العراقية، وبدعم من منظمة الأمم المتحدة، استراتيجية التنمية المستدامة عام 2030، التي تسعى إلى الحد من الفقر وتحقيق العيش الرغيد مع حماية التوازن البيئي والإيكلوجيا. إلا أن العراق مر خلال السنوات الخمسة الاخيرة، بظروف شكلت عقبات وتحديات كبيرة في مسيرة التنمية المستدامة، وتمثلت تلك الظروف بالحرب على الإرهاب وتراجع أسعار النفط وجائحة كرونا وتفشي الفساد. وللوقوف على ما حققه العراق من مستوى في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة جاء البحث ليسلط الضوء على الوضع التنموي في العراق وما هي الاشكالات والتحديات التي تواجه تنفيذ تلك الاهداف.

2. المبحث الأول: منهجية البحث

2.1 مشكلة البحث

تشير بيانات وزارة التخطيط الى ان هناك نحو 29% من سكان العراق يعيشون تحت خط الفقر، هذا فضلا عن الوضع المتراجع في الخدمات الاساسية للمجتمع العراقي، لا سيما في مجال الصحة والتعليم والخدمات الاخرى، نتيجة لما مر به العراق من ظروف غير مستقرة وسوء الادارات العامة في تنفيذ البرامج وتفشي الفساد وعدم الاستقرار، مما انعكس سلبا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق الأجندة التي اطلقتها الامم المتحدة 2030 رغم الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة. ومن هنا برزت مشكلة البحث التي يمكن تأطيرها بالتساؤلات الاتية:

1- هناك تباطئ في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة السبع عشرة.

2- تراجع في مستوى البرامج التنموية لا سيما في مجال التعليم والصحة.

2.2 أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من كونه يتناول موضوح تحليل الواقع التنموي في العراق والتحديات التي تواجهه، والتعرف على الامكانات المتاحة لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة من خلال دعم ريادة الاعمال بحلول العام 2030 وفق الاجندة التي اطلقتها الامم المتحدة في العام 2015.

2.3 أهداف البحث

يهدف البحث :

- الوقوف على الوضع التنموي في العراق والتحديات التي تواجه عملية التنمية.
- تحليل دور ريادة الاعمال في تحقيق التنمية المستدامة.
- عرض المستويات التي حققه العراق في مجال تحقيق التنمية المستدامة 2030.

2.4 فرضيات البحث

يستند البحث في فرضيته على أن هناك امكانيات لتحقيق التنمية المستدامة من خلال ريادة الاعمال ودعم الابتكار.

2.5 طريقة البحث:

اعتمد البحث على تحليل بيانات الواقع التنموي في العراق والاخفاقات التي رافقت تحقيق التنمية، وعرض الامكانات والاجراءات التي اعتمدتها الدولة في العراق لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة وفق اجندة الامم المتحدة، واستقراء النتائج واقتراح التوصيات التي من الممكن أن تساهم في تنشيط برامج التنمية المستدامة.

3. المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة وريادة الاعمال

3.1 : ريادة الأعمال :

لا يوجد تعريف موحد عن مفهوم ريادة الأعمال في التحليل الاقتصادي، لذلك نجد هناك تعاريف عديدة، فيشير كل من (ريتشاد كانتلون) R-Cantillon وجون باتسيت ساى عام 1934،الى أن ريادة الاعمال هي الشخصية التي على استعداد لتأسيس مشروع جديد أو مؤسسة وتقبل المسئولية الكاملة عن النتائج غير المؤكدة. أما (شومبير schumpeter) فيذكر أن رائد الأعمال هو الشخص الذى لديه الإرادة والقدرة على تحويل فكره جديدة أو اختراع جديد الى ابتكار ناجح. بمعنى أنه الشخص الذى يعتمد على المبادرة والفكر الإبداعي، وقادر على تنظيم آليات وسياسات اقتصادية لتحويل الموارد الاولية الى منتج جديد أو إدخال تغير ات تزيد من جوده السلعة أو المنتج السابق، أو تنفيذ أشكال تنظيمية جديده في الصناعة. وبذلك أعدت ريادة الاعمال كإحدى عوامل الانتاج الاربعة الاساسية الى جانب الارض والعمل ورأس المال[1]. أما فرنك نايت 1967 وبيتر د اك 1970، فيعتبران الريادة تتمثل بالمخاطرة وتعكس سلوك الريادي التي لديه القدرة على تطبيقا افكار جديدة ووضعها موضع التنفيذ باستثمار المزيد من الوقت والجهد ورا س المال في مخاطرة غير مضمونة النتائج تتعلق بمهنته ومركزة المالي[2].

كما يشير مصطلح ريادة الأعمال (Entrepreneurship) إلى مفهوم تطوير وإدارة المشاريع الاقتصادية من أجل تحقيق الأرباح وذلك من خلال الخَوض في العديد من المخاطر. وعليه يُمكن تعريف ريادة الأعمال على أنّها السعي للبدء في عمل جديد، وبذلك نجد أن ريادة الاعمال يكون لعا دوراً مهما وأساسيّاً في التنمية[3].

كما هناك وجهة نظر أخرى تعطي ريادة الأعمال مفهوما من حيث حجم المنظمات، فأن جوهر ريادة الاعمال هو خلق مشاريع جديدة كشركات صغيرة ومتوسطة. فأن انشاء المشاريع الجديدة هو سلوك رواد الأعمال، حيث أنهم هم الأفراد الذين يقومون بالتغير الاقتصادي من خلال شركات جديدة مبتكرة . وعليه تعريف ريادة الأعمال على أنها افكار جديدة أو طرق مستحدثة تمكن من إنشاء مشروع جديد أو تطوير مشروع قائمة عن طريق المخاطرة بالابتكار والإبداع. وليس من الضرورة أن تكون الابتكار وريادة الاعمال تتطلب رأس مال كبير وانما يمكن الوصول الى الريادة براس مال صغير ، ويكون الأساس الاعتماد على رائد الأعمال الذى يتسم بالموهبة الشخصية ومهاراته وقدرته على اكتشاف الفرصة وتحويلها الى مشروع ناجح وقادر على التطور في ظل ظروف عدم اليقين. وبذلك نجد أن مشروعات ريادة الأعمال أصبحت اليوم من ركائز التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم ، لما تحققه مشروعات ريادة الاعمال من[4]:

- الاعتماد على قدرة رائد الاعمال الذاتية في انجاح المشروع دون مساعدة الاخرين.
- تساهم مشروعات ريادة الاعمال في النمو الاقتصادي.
- مشروعات ريادة الاعمال لها دور مهم في المساهمة في خدمة المجتمع.

3.2 دور رواد الأعمال في التنمية:

أن ما تحققه ريادة الاعمال في احداث تغير في مستويات الانتاج والتسويق والتوزيع، مما يجعل لها دور اساسي في التنمية وذلك من خلال النقاط الاتية[5]:

- أن ما تقوم ريادة الاعمال من طرق للترويج وفتح اسواق جديدة ، سيقود ذلك الى إشباع حاجات افراد المجتمع.
- تسعى ريادة الاعمال الى الكشف والتنقيب عن مصادر جديد للموارد، وعدم الاكتفاء على بالمصادر التقليدية المتوفرة. وبذلك فأن رواد الاعمال يتميزون عن اقرانهم في اكتشاف موارد جديدة ومبتكرة.
- تقع على عاتق رواد الاعمال مسؤولية تحديد عناصر الانتاج عن طريق الابتكار، وبالتالي يتم استغلال رأس المال في استحداث عناصر إنتاج جديدة أو موارد رأسماليّة جديدة.
- يحاول رواد الاعمال استغلال اية فرصة لإدخال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في العمليّة الإنتاجيّة لتحقيق مزيدا من النمو والارباح.

- تتميز مشروعات ريادة الاعمال بانها قادرة على ايجاد فرص عمل جديدة، أكثر من المؤسسات والمنظمات التقليدية.

3.3 التنمية المستدامة.. المفهوم والخصائص:

من المعروف أن مفهوم التنمية العام يعكس مرحلة التطور والاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة، لكونها تسعي لتحقيق تطور شامل في مفاصل الحياة بأشكال مختلفة تهدف إلى وصول المجتمع إلى الرفاه والاستقرار والتطور، بما يتلاءم مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. وبذلك يظل تعريف التنمية مرتبطا بالخلفية العلمية والايدلوجية لصاحب التعريف. لذلك هناك اختلافات في تعريف التنمية، فمثلا نجد إن علماء الاقتصاد يعرفون التنمية بأنها تحقيق النمو في مستوى الإنتاج وبالتالي ينعكس على مستويات الدخل القومي والأسري لتحقيق مزيدا من الرفاهية. اما علماء الاجتماع فينظرون الى التنمية بانها تغيير اجتماعي منظم يستهدف اجراء تغيير سلوكي في الاعراف والثقافات، يتسم ذلك التغير بالمرونة وان يكون منفتحا على الثقافات والسلوكيات الجديدة.. وعليه يمكن بيان أهم مفاهيم التنمية بما يأتي[6]:

- تقوم التنمية بتوجيه حجم ونوع الموارد المستثمرة لتحقيق سلسلة من التغيرات الهيكلية في عملية ديناميكية، من أجل رفع مستوى رفاهية أفراد المجتمع عن طريق زيادة فعالية الاستثمار في طاقات المجتمع.
- التنمية تسعى الى نقل المجتمع الى مستويات اكثر رقي ورفاهية، عن طريق احداث تغيرات ايجابية في قطاع الاعمال تؤدي الى تحسين معيشة الافراد، يساهم فيها جميع افراد المجتمع.
- التنمية هي تعبر عن نمو كافة الإمكانات والطاقات الكامنة في المجتمع، وبشكل متواز وشامل.
- التنمية هي احداث تغير اجتماعي عقلاني ومخطط ينطوي هذا التغيير الى احداث نقلة ايجابية لأفراد المجتمع.
- التنمية هي كل نشاط انساني وعلى كل المستويات يسعى الى بذل المزيد من الجهود من أجل النمو والتقدم وتحقيق الرفاهية للمواطن والمجتمع.

وعليه فأن التنمية من خلال المفاهيم اعلاه نجدها تتجسد بكونها عملية حضارية متكاملة تعني باستثمار الموارد المتاحة بما ينمي الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع المطرد في الاستثمار. وهي كذلك فهي عملية تهتم بتوفير الخدمات الأساسية للأفراد للمنتجين لتمكنيهم من الحصول على ال مستوى التطوير التكنولوجي المطلوب.

أما مفهوم التنمية المستدامة، فهو مصطلح طرح لأول مرة عام 1974 في أعقاب مؤتمر ستوكهولمز، ثم أقر في قمة (ريودو جانيرو حول البيئة والتنمية المستدامة) عام 1992 مؤكدا على ضرورة اعتماد الدول في برامجها التنموية على التنمية المستدامة ، التي تتسم بالآتي[7]:

أ- تعد التنمية المستدامة تنمية طويلة الامد بالضرورة بكونها تعتمد على تقديرات الحاضر بإمكانياته المتاحة من الموارد المتاحة والعمل على استثمارها لأطول فترة ممكنة لضمان الاجيال القادمة. وبالتالي فالتنمية المستدامة يمتثل البعد الزمني فيها بشكل اساسي.

ب- تتسم التنمية المستدامة بكونها تضع في اولوياتها تلبية حاجات المجتمع الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتعلق بتحسين مستوى المعاشي للفرد.

ج- كما تتسم التنمية المستدامة بكونها تراعي الحفاظ على التوازن البيئي والأيكولوجي. أي انها تنمية تسعى للحفاظ على الموارد البيئية من الاستنزاف أو التلوث. لذلك فهي تنمية تؤكد على عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية، مع الحفاظ المحيط الحيوي من الاختلال والتلوث

د- التنمية المستدامة تقوم على التنسيق بين سلبيات استثمار الموارد، واختيار التكنولوجية المناسبة، وتجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية .

هـ- التنمية المستدامة تضع في اولوياتها ايضا تلبية احتياجات الاجيال القادمة والحفاظ على التوازن البيئي في الطبيعة.

3.4 أبعاد التنمية المستدامة :

تتسم التنمية المستدامة بتداخل ابعادها الثلاثة (البيئي، الاقتصادي ، الاجتماعي) وتعمل هذه الابعاد بعضها البعض في اطار تفاعلي يتم بالرشادة والتنظيم والضبط التي تعمل على تكريس مبادئ التنمية المستدامة، وفيما يأتي تحليل تلك الابعاد[8] .

1-البعد البيئي: يهتم هذا البعد بضمان حماية الموارد من الاستنزاف مع مراعاة الحدود البيئية في التوازن والمحافظة عليها من التلوث. أي أن التنمية المستدامة تسعى الى حماية النظام البيئي من خلال الحد من الاستهلاك للموارد وغير المبرر ، والحد من أنماط الإنتاج السيئ والاستغلال غير العقلاني للموارد، لا سيما غير المتجددة منها، من خلال التأكيد على واستخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة.

2- البعد الاقتصادي: تهتم التنمية المستدامة بتحقيق الاستمرارية في النشاط الاقتصادي من خلال إعادة استثمار جزء من الدخل بما يسمح بإجراء الإحلال والتجديد والصيانة عن طريق اعادة استثمار جزء من الدخول المتحققة، وبذلك تكون التنمية المستدامة قد حافظت على مستوي معين من التوازن في النمو الاقتصادي المستدام ، ورفع كفاءة راس المال وتوفير وإشباع الحاجات الأساسية.

3-البعد الاجتماعي: تركز التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي على الانسان كونه يمثل جوهر حركة التنمية وهدفها. من خلال ما تسعى اليه التنمية المستدامة من تحقيق اهدافها في القضاء على الفقر والحرمان وتحقيق العدالة الاقتصادية بمشاركة المجموع في اتخاذ بشكل شفاف واحترام التنوع الثقافي .

3.5 علاقة ريادة الاعمال بالتنمية المستدامة:

لقد تسابقت الدول في تطبيق مفهوم التنمية المستدامة وفقا لما يتوافق مع طبيعة وتركيب هياكلها الاقتصادية، رغم ان محاور التنمية المستدامة هي واحده. الا ان الاختلاف فقط هو في اليه التطبيق وفقا لرؤيه واستراتيجية كل دوله ووضعها الاقتصادي. وفي هذه الفقرة سيتم التعرف على أحد أهم الناصر المهمة في تحقيق التنمية المستدامة وهو رياده الاعمال.، ولأهمية موضوع ريادة الاعمال الذي يعتبر اسلوبا امثل للتنمية المستدامة، اصبح من الضروري على رواد الاعمال التفكير في إحداث التغيير ا من أجل تحقيق نموٍ مستدامٍ، ويضمن الحفاظ على البيئة في مشاريع الاعمال. وبشكل يسهم في مبادلة الأفكار والرؤي والتعرف على أفضل السياسات في هذا المجال لدعم المنظمات في سعيها لإجراء التغييرات اللازمة لتصبح أعمالهم مستدامة، ولتساهم بتحقيق اقتصادٍ مستدامٍ في المستقبل.

وعليه نجد ان مفهوم رياده الاعمال أصبح يرتبط بالدور الذى تسعى اليه الدولة في خططها الاستراتيجية، حيث يرتبط ذلك بإنشاء مشروعات جديدة ذات أفكار متعددة تعتمد على الابتكار والإبداع، وإيجاد حلول مبتكرة لمشكلات اقتصادية. لذا فأن تحقيق التنمية المستدامة في العراق اصبح مرتبط بتطوير بيئة ريادة الأعمال، خاصةً في ظل خطط التنمية الاقتصادية.

وهنا يجب التركيز في رياده الاعمال علي تشجيع الشباب على ابتكار مشاريعهم الخاصة وتطويرها، بما يسهم في إيجاد وظائف جديدة تساعد في تخفيف العبء على الحكومة في توفير فرص العمل، ويؤدي كذلك إلى تنويع مصادر الدخل القومي، لا سيما في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد حقق شباب العراق ابتكارات عديدة يمكن استثمارها ودعمها(لاحظ ملحق البحث) . كما أنه ستؤدي هذه الابتكارات إلى تنشيط قطاع الخدمات الذي يمثل اليوم نسبة ما لا يقل عن 34% من حجم الاقتصاد العراقي غير النفطي ليكون هذا القطاع العمود الفقري لتحقيق اقتصاد متنوع ومستدام.

ويمكن ايجاز الاهداف التي تسعى اليها التنمية المستدامة من خلال ابعادها الثلاثة (البيئي والاقتصادي والاجتماعي) وعلاقتها بريادة الاعمال التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

جدول(1) أهداف التنمية المستدامة وفق ابعادها وعلاقة ريادة الاعمال بتحقيق الاهداف

أهداف التنمية المستدامة	ابعاد التنمية المستدامة	
- القضاء على الفقر المدقع **- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة** **- الصحة الجيدة وتحقيق الرفاهية** **- ضمان حصول الجميع على التعليم الجيد المنصف والشامل** **- العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين**	البعد الاجتماعي	ريادة الاعمال

- توفير المياه الصالحة وخدمات الصرف الصحي **- العمل على اقامة بنيه تحتية قادرة على الصمود** **- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان و فيما بينها** **- جعل المدن والمستوطنات السكنية شاملة للجميع و آمنه وقادرة على الصمود** **- العمل على تحقيق السلم المجتمعي والعدل وضمان العمل المؤسسي** **- ضمان الحصول الجميع على خدمات الطاقة المستدامة**		
- العمل على تحقيق الآمن الغذائي وتطوير الزراعة المستدامة **- ضمان الحصول الجميع على مستوى غذائي مقبول وصحي** **- العمل على توفير الخدمات العامة كتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي** **- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد الشامل للجميع وتوفير فرص العمل اللائق** **- العمل على إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل وتشجيع الابتكار** **- تأمين نمط من الاستهلاك والانتاج المستدامين** **- تأكيد العمل بالنظام المؤسساتي** **- تعزيز وسائل الادارة والتنفيذ وتعزيز الشراكة** **- ضمان الحصول للجميع على الطاقة بتكلفه مقبولة ومن مصادر آمنة**	البعد الاقتصادي	
- العمل على جعل المدن والمناطق الحضرية شاملة للجميع ومتوفرة فيها الشروط البيئية والصحية **- العمل على الحد من التلوث والحفاظ على التوازن البيئي** **- الحفاظ على الموارد المائية من التلوث واستخدامها على نحو مستدام** **- حماية النظم الإيكولوجية للحياة المائية والبرية**	البعد البيئي	

وهنا نجد أن أهداف التنمية المستدامة تمثل قدرا كبيرا من الطموح والتحدي في الوقت نفسه أمام جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لا سيما إذ أعطت هذه الأهداف دورًا كبيرًا للابتكار وريادة الأعمال وليس فقط في تخصيص هدف مستقل لتنمية الابتكار. بل أيضًا في إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتوسيع المجال أمام الابتكار والإبداع وريادة الأعمال في توفير حلول لقضايا الفقر، والصحة، والتعليم، والإسكان، والمياه والصرف، والطاقة، والحفاظ على البيئة وآليات تمويل الأهداف. ذلك من خلال ما يوفره الابتكار والإبداع من فرص كبيرة لمختلف الفئات والقطاعات للمشاركة في الانشطة الاقتصادية. لذلك ركزت الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة على كيفيه النهوض بالصناعة

والابتكار والإبداع وريادة الأعمال في آن واحد، وأعطت مسارا محددا للخروج من أزمة استهلاك التكنولوجيا المستوردة إلى ابتكارها محليًا عن طريق تعزيز التصنيع الشامل والمستدام، مع تحقيق زيادة كبيرة في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة دعم حصول المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة على خدمات الائتمان قليلة التكلفة. وكذلك تحسين البنى التحتية، وتحديث الصناعات؛ لتحقيق استدامتها، مع العمل على زيادة كفاءة استخدام الموارد، واعتماد التكنولوجيا والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيًا من خلال تعزيز البحث العلمي، وتحسين استخدام القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية[9].

4. المبحث الثالث: التنمية في العراق.. الواقع والتحديات

4.1 واقع التنمية في العراق:

من المعروف أن الأوضاع التي مر بها العراق لا سيما بعد 2014 وتراجع أسعار النفط وتفشي الفساد قد قوضت كل فرص تحقيق التنمية، رغم رصد نسبة لا تقل عن 20% من حجم الموازنات السنوية للعراق للمنهاج الاستثماري السنوي لبرامج التنمية. حيث بلغت المبالغ التي تم تخصيصها للبرامج الاستثمارية خلال المدة 2006-2016 بنحو 245 مليار دولار دون أن يكون لتلك التخصيصات الكبيرة أي أثر على مستوى التنمية[10]. ولا زال العراق في ادنى مستويات المؤشرات التنموية والمعرفية. حيث أشار تقرير التنمية البشرية الصادر 2020 بأن العراق احتل المرتبة (123) من اصل (189) دولة بحسب دليل التنمية البشرية المستدامة، بعد ان كان قد احتل المرتبة (120)عام 2019 . كما نجد أن مؤشر التنمية البشرية المستدامة قد تراجع من (0،689)عام 2019 إلى (0،674)عام 2020، ولعل مجموعة التحديات النابعة من عدم الاستقرار السياسي وتفشي الفساد والتراجع في العوائد المالية المتحققة قد أثرت على مستويات التنمية[11]. أما من حيث المستوى المعرفي فقد أحتل أدنى من ذلك فقد احتل التسلسل(137) عالميا والتسلسل(14)عربيا وفق مؤشر المعرفة العالمي لعام 2021 الصادر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة الذي يعكس اداء كل دولة في مستوى بنيتها المعرفية. حيث يعتمد هذا المؤشر7 مجالات هي(التعليم قبل الجامعي، والتعليم التقني والتدريب المهني، والتعليم العالي، والبحث والتطوير والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاقتصاد، والبيئات التمكينية). وقد جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الـ 11على القائمة عالميًا، والأولى عربيًا، وتبعتها قطر في المركز الـ 38 عالميًا، والثانية عربيًا، والسعودية في المركز الـ40 عالميًا والثالث عربيًا. كما موضح في الشكل التالي[12]:

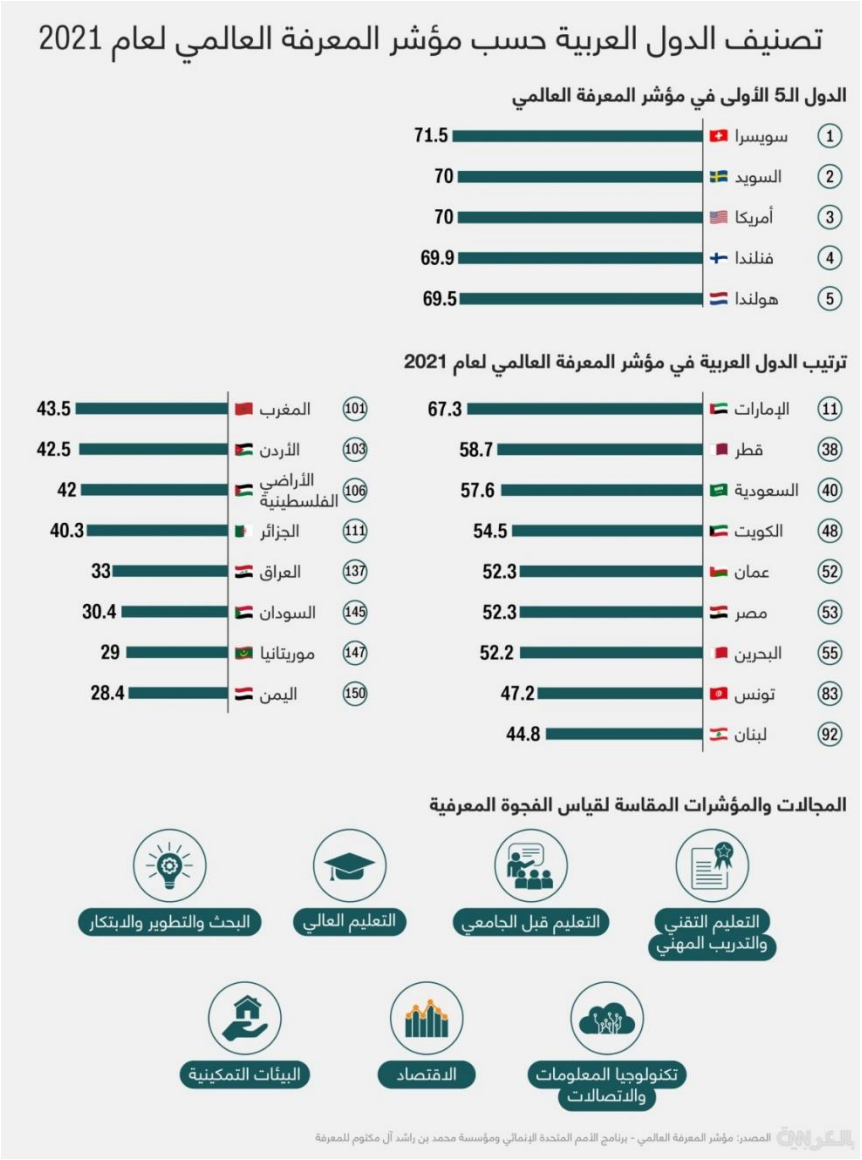

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، تقرير مؤشرات المعرفة العالمي 2021.

وللوقوف على حقيقة واقع التنمية في العراق، لا بد من الرجوع الى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يتم من خلالها معرفة مستويات التنمية المتحققة[13]:

أ-المؤشرات الاقتصادية:

تعكس بعض المؤشرات عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق صورة تدني مستوى التنمية، نتيجة لكثير من العوامل التي ضيعت فرص التنمية رغم العوائد النفطية المتحققة. ومن أهم هذه العوامل هو الإرهاب وتفشي الفساد المالي والإداري وسوء استغلال المسؤولية الإدارية، وفيما يأتي أهم المؤشرات الاقتصادية:

- إن جميع القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والمواصلات والعمران قد تضررت بسبب الأزمات المحلية وتراجع أسعار النفط إضافة إلى سيطرة القوى الارهابية على أكثر من ثلث مساحة العراق. حيث تم تدمير معظم مقومات الاقتصاد العراقي، لذا نجد انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي من4.9%إلى 3.8 %خلال الفترة 2014 - 2018 . وفي نفس الوقت لم تشكل نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي عام 2016 إلا 2 % فقط وهي نسبة قليلة تعكس ضعف دور القطاعات الانتاجية في الاقتصاد العراقي.
- لقد أثرت جائحة كرونا على القدرات المالية نتيجة تراجع اسعار النفط والطلب عليه عالميا. حيث بلغت كمية الصادرات من النفط الخام عام 2019 بنحو 650.2 مليون برميل بقيمة 75,527 مليار دولار، وبمعدل سعر 61 دولار للبرميل الواحد. ورغم زيادة الكميات المصدرة عام 2020 التي بلغت 1011,7 مليون برميل، إلا أن الايرادات قد انخفضت الى 41,738 مليار دولار، نتيجة تراجع أسعار النفط للبرميل الواحد الى 38,4 دولار في المعدل. مما تشير هذه المعطيات الى أن صادرات العراق قد ازدادت بنسبة 55,4% فيما انخفضت عوائده بنسبة 46,8% نتيجة انخفاض السعر بنسبة 37,1.% خلال السنة المذكورة[14]. إلا أن اسعار النفط قد عادت لترتفع حتى قاربت نهاية 2021الى نحو90 دولار للبرميل.
- هنالك 176 شركة عامة تم دراسة 157 منها من قبل فريق اعادة هيكلة الشركات العامة توظف أكثر من 479 لف شخص , وجود بان فقط 43 شركة منها كانت رابحة عام 2013، أو كان بإمكانها إن تصبح رابحة لولا الظروف التي حصلت في العراق سنة 2014[15] . ولا زالت لحد هذا اليوم لم يتم اعادة النظر بهذه الشركات التي قسم تضرر بفعل عمليات التحرير من الارهاب
- هناك نحو 160 منشأة صناعية متوسطة توظف نحو 2500عامل، منها 101 منشأة في المناطق المحررة قد دمرت واصبح عمالها عاطلين عن العمل.
- كما هناك نحو 47،261ألف منشأة صغيرة على مستوى العراق توظف145,385ألف عامل منها 12،289ألف في المناطق المحررة مدمرة واصبح عمالها البالغ عددهم 40،127ألف عاطلين عن العمل.

ب) المؤشرات الاجتماعية: تتضمن المؤشرات الاجتماعية مؤشرات عن كل من مستوى السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، حيث ترتفع نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر في العراق لتصل الى النصف في بعض المحافظات، هذا فضلا عن تراجع مؤشرات المستوى الثقافي والعلمي:

- لقد قدرت الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر عام 2014 أن عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر بنحو 23% من سكان العراق . أي اكثر من خمس سكان العراق يعيشون تحت الفقر أي بمعدل دخل شهري لا يزيد عن 78ألف دينار وتصل نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر في محافظة السماوة إلى نحو 52% من مجموع سكانها[16].
- قادت ظروف الإرهاب والنزوح إلى تدمير البنى التحتية للقطاعات الاقتصادية في المناطق المحررة. هذا فضلا عن تداعيات جائحة كرونا ، مما فاقم من مشكلة البطالة لتصل اليوم في أقل تقديراتها الى 31% من حجم القوى العاملة
- كما تشير الدراسات إلى أن نسبة الأمية اليوم قد وصلت الى نحو 30% من السكان بعد أن كان العراق قد غادر الأمية الأبجدية من سبعينيات القرن الماضي، وأن قطاع التربية والتعليمي في أدنى مستوياته. وأن هذا القطاع يحتاج إلى بناء 10الاف مدرسة لحل مشكلة الازدواجية في الدوام والأبنية غير الصالحة.
- كما يعاني قطاع السكن من أزمة كبيرة بسبب عدم تطور هذا القطاع بما يتناسب ومعدلات نمو السكان فضلا عن تدمير أكثر من220 ألف وحدة سكنية نتيجة الحرب على الإرهاب. وعليه يحتاج المجتمع العراقي إلى أكثر من مليونين ونصف وحدة سكنية في أقل التقديرات لمعالجة مشكلة السكن ومعالجة الأحياء العشوائية التي معظم سكانها يعيشون في غرف من الطين أو الصفيح.
- يشكل سكان الريف أكثر من ثلث سكان العراق، وأن الذين يحصلون منهم على مصدر مياه الشرب الصالحة لا يزيدون عن 30%, واليوم أصبح عدد من سكان المدن يعانون أيضا من الحصول على مياه نظيفة.

ج) المؤشرات الصحية:

تشير الوقائع إلى تدني المستوى الصحي في العراق، نتيجة عدم استثمار الموارد المتاحة في تطوير القطاع الصحي الذي يعد أحد أهم الحقوق الأساسية للإنسان. حيث لم تعمل الحكومة على دعم البنى التحتية الصحية بل تراجع مستوى هذه البنى، وخاصة مراكز الرعاية الصحية الأولية حيث بلغ عددها 2658 مركز رعاية صحي أولي عام 2017 بعد أن كان عدد هذه المراكز أعلى في السنتين السابقتين حيث كان عددها 2680 مركز رعاية صحي أولي في سنة 2015. وللوقوف على مستوى النظام الصحي في العراق نشير الى المؤشرات الآتية[17]:

- بلغ عدد المستشفيات في العراق عام 2014نحو 178مستشفى وفي كردستان 79مستشفى لذلك نجد أن مستشفى واحد لكل ما يقارب 150ألف من السكان.
- بلغت عدد المراكز الصحية المتخصصة نحو 134مركزا وفي كردستان 41مركزا. مما يشبر الى مستوصف متخصص لكل 180ألف من السكان. فيما بلغ عدد المراكز الرعاية الصحية الأولية نحو 1736مستوصف وفي كردستان 869 مستوصف.

- بلغ عدد المصابين بالأمراض السرطانية عام 2011نحو 20,276شخص ،أي 61 شخص لكل 100ألف من السكان.
- بلغ عدد الأطباء لعام 2014 نحو 23490طبيب على عموم العراق. أي 7,6طبيب لكل 10000من السكان.

4.2 التنمية المستدامة في الدستور العراقي:

يعد الدستور اعلى تشريع يحدد الأسس التي تنظم المجتمع، وطبيعة العلاقة بين مكوناته، ويؤثر الدستور في الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في المجتمع. لذا فإن التنمية والعدالة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العمل والضمان الاجتماعي هي أهداف التنمية المستدامة نجدها قد نص عليها دستور العراق لعام 2005 ، وعليه فإ ن الدستور ينسجم إلى حدٍّ كبير مع روح أهداف التنمية المستدامة 2030، ويتضمن مواداً نصت على تعزيز الحكم الرشيد والمساواة وحقوق الإنسان وعدم استبعاد أية فئة أو قومية. كما تضمن الدستور نصوصا تعنى بتعزيز الحكم والمساواة وفصل السلطات. وفيما يأتي أهم مواد الدستور التي تعكس أهداف التنمية المستدامة[18]:

- ✓ المادة (16): أكدت هذه المادة على تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.
- ✓ المادة (22/ أولا): فقد أكدت هذه المادة على حق العمل لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة ، وقد نصت المادة على تنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل بقانون، يراعي فيه حقوق العمالة وارباب العمل، مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية، وكفالة الدولة حق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية، أو الانضمام إليها.
- ✓ المادة(28/ ثانيا) اشارت هذه المادة الى توزيع عادل للضريبة، حيث نصت على "يعفى أصحاب الدخول المنخفضة من الضرائب، بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى من الدخل اللازم للمعيشة" .
- ✓ المادة(/ثانيا30) أك الدستور في هذه المادة الى ان الدولة تكفل الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو التشرد أو اليتم أو البطالة، وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة، وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم.
- ✓ المادة(31) فقد اكد الدستور العراقي في هذه المادة على الاستثمار في التعليم والصحة، وتطوير مهارات الناس. وتقع على عاتق الدولة مهام الصحة العامة ، وكفالة التعليم بوصفه حقا، وتشجيع الدولة البحث العلمي ورعاية التفوق والإبداع .
- ✓ المادة (33) اكدت هذه المادة على حماية البيئة والتنوع الإحيائي، وان لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة وأن تكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الإحيائي والحفاظ عليهما.

- ✓ المادة(34) فقد تضمنت ضرورة اعتماد سياسة مناسبة للإنفاق الاجتماعي، من خلال قيام الدولة بتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية، وإنشاء شبكات الأمان الاجتماعي الضرورية، بالتلازم مع تمكين الناس وتقوية قدراتهم.

4.3 تحديات تحقيق التنمية المستدامة في العراق:

لقد تزامنت جهود تحقيق التنمية المستدامة مع جهود إعادة الإعمار ومعالجة أوضاع ما بعد الحرب مع التنظيمات الإرهابية التي قوضت السلم الأهلي، ودمرت البنى التحتية، ونالت من مؤسسات الدولة وإمكانياتها هذا فضلا عن التراجع في العوائد النفطية نتيجة لتراجع أسعار النفط بعد عام 2014 ورغم تحسن تلك الأسعار نسبيا في عامي 2018/2017، إلا إنها أعادت تراجعها إلى مستويات منخفضة في بداية عام 2020 نتيجة لدخول العالم في جائحة كرونا . هذا فضلا ما اتسم به الاقتصاد العراقي من اقتصاد ريعي، وارتفاع معدلات البطالة ، وارتفاع معدلات الفقر نتيجة ظروف النزوح وجائحة كرونا، كذلك العجز المتنامي في موازنات الدولة وضعف مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي، وعبء المديونية، وضعف الأداء المؤسسي، وعدم الاستقرار السياسي والامني، والفساد المالي والاداري، وتفشي المحسوبية في تولية موظفين غير كفؤين. بالإضافة الى التحديات البيئية مثل التصحر وتلوث ومشكلة ندرة المياه. مما شكل تحديات جمة في إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة وفيما يأتي أهم التحديات التي تشكل قيود للتنمية:

4.3.1 تزايد حجم السكان:

يعد النمو السكاني المرتفع أهم التحديات، اذ يزيد سكان بنحو مليون نسمة سنويا وبمعل نمو 2،4%، حيث بلغ حجم السكان العراقي وفق تقديرات عام 2018 نحو 38.141 مليون نسمة، ويتوقع أن يتجاوز عددهم 53 مليون نسمة عام 2030 وتشكل فئة الشباب دون عمر 19سنة نحو 50% من مجموع السكان[19]. لذا فان هذا النمو السكاني يمثل تحديا جديا في وجه التقدم نحو القضاء على الفقر وخفض البطالة لا سيما بين الشباب. فضلا عن الضغط على الموارد والخدمات العامة والتحضر المفرط وتفاقم مشكلة السكن العشوائي. ومن المتوقع أن العراق يحتاج لمعالجة ظاهرة البطالة الى نحو يتراوح بين 5-7ملاين فرصة عمل إضافية بحلول عام 2030[20].

4.3.1 طبيعة الاقتصاد العراقي الريعية:

لقد اعتمد العراق على قطاع النفط في تمويل الجزء الأكبر من إيراده العام، نتيجة تراجع موارده الأخرى، بسبب فشل سياسات التنمية رغم ما خصص لها من العائدات النفطية دون أن يكون لها دورا في تنمية القطاعات الاقتصادية، لا سيما الإنتاجية منها(الزراعة والصناعة)، وأصبحت هذه القطاعات تمثل نسب متدنية من الناتج المحلي الإجمالي, وبذلك كان قطاع النفط يشكل حوالي 53 % الناتج المحلي لعام 2018 ، وأكثر من 90 % من إجمالي الصادرات.

4.3.2 عدم الاستقرار السياسي والأمني:

أن العراق يواجه تحديا استراتيجيا مهما يتمحور حول ضمان استقرار نظامه السياسي وضمان التداول السلمي للسلطة مع كل عملية انتخابية، وتأمين اليات دستورية لإدارة التنافس السياسي بين الكتل السياسية. فضلا عن ضمان الاستقرار الأمني وتجنب عودة التنظيمات الإرهابية، وانتشار السلاح المنفلت وظهور مجاميع مسلحة خارج سلطة الدولة. كل ذلك انعكس سلبا على الواقع الأمني وبالتالي هدد أي بوادر لحركة التنمية في البلد ويزيد من سوء البيئة الاستثمارية. مما يجعل من العراق بيئة طاردة للاستثمار في ظل عدم الاستقرار.

4.3.3 انعدام الحوار الوطني في رسم استراتيجيات التنمية:

لقد بدأت في شهر تشرين 2019 تظاهرات شبابية تطالب بمزيد من فرص العمل ومحاربة الفساد وسيادة القانون. هذه التطلعات تعكس الأهداف التي تسعى اليها التنمية المستدامة. وهنا يبرز تحدٍّ مهم هو الحوار مع هذه الفئات الشابة في تحقيق تطلعاتهم التي تنسجم مع أهداف التنمية المستدامة، وأن يكون الحوار على مستوى وطني، يتضمن كيفية دمج هذه الأهداف في الخطط والسياسات الوطنية. وعليه لا بد من الاستماع لصوت الشباب والنساء والشرائح المهمشة. ومن ثم تحويل هذا الحوار إلى إرادة سياسية حقيقية تمثل التزاما من النخب الحاكمة بأهداف التنمية المستدامة. وقد دعا وزير التخطيط في 3 كانون الثاني (يناير) 2019 الى تأسيس منتدى عراقي للتنمية المستدامة والذي سيتولى توسيع الحوار حول القضايا التنموية والتخطيطية وسبل معالجة المشكلات الاقتصادية التي تواجه العراق[21].

4.3.4 محاربة الفساد:

يعد الفساد المالي وسوء الإدارة من اكثر التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، فقد قوض الفساد الذي استشرى في جميع مفاصل الدولة ومؤسساتها كل الفرص التنموية، وقضى على الآمال التي كانت متوقعة من الموارد النفطية الكبيرة المخصصة للمشاريع الخدمية والإنتاجية والتي ذهبت تلك الآمال أدراج الرياح بسبب الفساد وعدم الجدية بمحاسبة مرتكبيه. مما أخذ العراق يحتل مراكز متدنية جدا في مؤشرات الشفافية، وكشف مؤشر مدركات الفساد 2018 اذ حقق العراق 18 درجة في المقياس فقط من 100 درجة، وجاء بالمرتبة 168 من بين 180 دولة شملها المقياس بتسلسل من الدول الأكثر فسادا في العالم[22].

3.3.5 **ضعف النظام المؤسسي للدولة:**

أدى التحول الذي شهده العراق منذ عام 2003 من نظام مركزي في إدارة البلاد إلى نظام فدرالي يتكون من أقاليم ومحافظات غير مرتبطة بإقليم الي الإرباك وعدم القدرة على إدارة المؤسسات وفق البرامج التنموية، حيث ظهرت الخلافات بين المركز وإقليم كردستان في قضايا سياسية واقتصادية نتيجة الاختلاف في تطبيق النصوص الدستورية التي يفسرها كل طرف حسب مصلحته، لا سيما فيما يتعلق بالاتفاقيات النفطية التي ابرمها الإقليم وعدم ربط صادراته النفطية مع شركة سومو، وانعدام الشفافية حول عوائد الصادرات النفطية، رغم أن الموازنات العامة تؤكد في إقرارها على قيام الإقليم بتسليم نحو 500الف برميل

يوميا عن إنتاج الإقليم ونفط كركوك مقابل تسليم حصة الإقليم في الموازنة. مما خلق وضعا صعبا في المواقف السياسية والإدارية حول ذلك. هذا فضلا ضعف التنسيق بين المركز والمحافظات التي تلكأت إداراتها في تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية نتيجة الفساد والتنافس السياسي بين الأطراف السياسية الماسكة لإدارات المحافظات. وبذلك ظل الجهد التنموي مركزا عليه في الأطر التنظيرية الاتحادية أكثر من كونه التزاما محليا من قبل المحافظات لتحقيق الأهداف التنموية

3.3.6 كلف إعادة الإعمار :

لقد تعرضت ثلاث محافظات رئيسية وعدد من المدن في محافظات أخرى بالعراق إلى سيطرة الإرهاب، وتسبب ذلك إلى تدمير لمقومات التنمية في تلك المحافظات بفعل العمليات الإرهابية وعمليات التحرير، حيث وصلت نسب التدمير إلى أكثر من 80% في مركز محافظة الأنبار(مدينة الرمادي)، وكانت محافظة صلاح الدين اكثر المحافظات في التكاليف المقدرة لإعادة الإعمار نتيجة لتدمير المنشئات النفطية والمشاريع الصناعية فيها[23]. وقدرت الأضرار المادية الناتجة عن الحرب ضد التنظيمات الإرهابية في المحافظات السبع (نينوى، الأنبار، صلاح الدين، ديالى، كركوك، بغداد، وبابل) بحوالي 55,461مليار ترليون دينار[24]. وإذا ما أضيفت أضرار المباني السكنية التي يملكها القطاع الخاص البالغة 18.7 تريليون دينار، فان قيمة الأضرار الإجمالية ستصل إلى 75.306 تريليون دينار عراقي ، أي نحو 63.7 مليار دولار أمريكي. ورغم الجهود الدولية في تشكيل جهد دولي لدعم عمليات إعادة الإعمار والتي كان من أهما مؤتمر الكويت للدول المانحة، إلا أن تلك الأطراف لم تكن جادة في دعم العراق أو عدم ثقتها بالجانب العراق في استثمار المساعدات أو القروض المفروض تقديمها في إعادة الإعمار نتيجة الفساد المستشري في أجهزة الدولة العراقية.

3.4 الانجاز المتحقق في التنمية المستدامة:

لقد اشار التقرير الطوعي للتنمية المستدامة الثاني الصادر عن وزارة التخطيط عام 2021 بأن العراق قد حقق تقدما بسيطا خلال المدة 2018-2020 بمقدار 9,4 نقطة في مؤشر تحقيق الاهداف، إذ حقق عام 2018 مؤشر بلغ 53,7 وجاء في التسلسل 127 من أصل 156 دولة. وتقدم في عام 2020 .ليسجل 63,1 نقطة في مؤشر تحقيق الاهداف ويحتل التسلسل 113 من أصل 166 دولة. ويرجع هذا التقدم البسيط الى المشاكل التي ما زال العراق يعاني منها مثل الفقر والبطالة. وعليه نجد أن العراق لم يحقق سوى نسبب متواضعة في الاهداف 17 خلال الفترة المذكورة وكما في الجدول التالي[25]:

جدول(2) يبين مستوى المتحقق من أهداف التنمية المستدامة خلال 2018-2020

السنة	2018	2019	2020
مؤشر التقدم	53,7	60,8	63,1
الرتبة بين الدول	127	117	113
عدد الدول	156	162	166

المصدر: **وزارة التخطيط-اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الثاني 2021ص34**

وللوقوف على ما تم تنفيذه من أهداف التنمية المستدامة، ولصعوبة الوقوف على ما تحقق من جميع الاهداف السبعة عشر، سيتم التعرف على أولى الاهداف وهما القضاء على الفقر ورفع مستوى التعليم:

3.4.1 القضاء على الفقر:

للأسف ينتشر الفقر على نطاق واسع في العراق، ولم تتمكن الجهود من معالجة هذه المشكلة، التي أخذت تتفاقم نتيجة لصدمتي الحرب على الارهاب وجائحة كرونا، وزيادة سعر صرف الدينار مقابل الدولار. مما أدى الى ارتفاع نسبة الفقر من 16% عام 2012الى نحو 29,6% من حجم السكان، رغم رفع مؤشر خط الفقر من 105,5ألف دينار الى نحو115ألف دينار شهريا. والبرامج التي تضمنتها استراتيجية التخفيف من الفقر التي ساهمت في تراجع النسبة عام 2014 قبل داعش وكذلك 2018 قبل جائحة كرونا. كما يلاحظ من بيانات الجدول (3) التالي:

جدول(3) نسبة الفقر وعدد الفقراء في العراق للفترة 2007-2021

السنة	خط الفقر(ألف دينار)	نسبة الفقر%	عدد الفقراء(مليون)
2007	**76,896**	**22,4**	**6,648**
2012	**105,500**	**18,9**	**6,460**
2014	**105,500**	**16,0**	**5,760**
2014(صدمة الارهاب)	**105,500**	**22,5**	**8,101**
2018	**110,880**	**20,5**	**7,370**
2020(صدمة كارونا)	**111,000**	**31,7**	**11,170**
2021(تغير سعر اصرف)	**115,000**	**29,6**	**12,271**

المصدر: وزارة التخطيط-الجهاز المركزي للإحصاء

3.4.2 مستوى التعليم:

لا زال العراق يعاني من اتباع اساليب التعليم المتأخرة نوعا ما والاساليب القديمة رغم زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس، وهو أمر ناجم بشكل عن تدهور البنى التحتية للتعليم التي تقوض كل المحاولات في تطوير التعليم . وكان لجائحة كرونا سببا في انقطاع ملاين الطلاب عن مدراسهم حتى بداية شهر تشرين الثاني من عام 2021، فضلا عن مئات الآلف من طلبة الكليات والمعاهد الذين انقطعوا بدورهم عن الدوام. لذلك نجد انخفاض معدل الالتحاق للمرحلة الابتدائية الدراسي 2019/2018 و2020/2019 من 94%ال 90 ،% العام، لكنه ارتفع عدد الملتحقين للمرحلة المتوسطة من 57 %ال 58 % وللمرحلة الاعدادية من 28%الى 32%[26] .

5: المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات:

من خلال ما استعرضه البحث من تحليل ، يمكن أيجاز أهم الاستنتاجات بالاتي:

- ولظروف العراق وجدنا أن العراق لا زال متأخرا في مسيرة تحقيق الاهداف السبعة عشر لتحقيق التنمية المستدامة، والتي في مقدمتها القضاء على الفقر وتحسين التعليم والصحة والخدمات العامة وخلق فرص عمل للعاطلين.
- رغم الاجراءات التي حاولت الحكومة العراقية لدعم مسيرة التنمية المستدامة، إلا أن الصدمات التي واجها العراق كانت قد قوضت كل تللك المحاولات وفي مقدمتها صدمة الارهاب والنزوح وجائحة كرونا وتراجع العوائد المالية نتيجة لتراجع اسعار النفط حتى منتصف 2021.
- لا زالت معدلات الفقر مرتفعة لتصل الى 30% من الشعب العراقي، وأن نسب الامية ترتفع لأكثر من 33% في المحافظات.
- أدت الظروف التي مر بها العراق، اضافة الى عدم الاستقرار السياسي والامني وتفشي الفساد الى فشل تنمية القطاعات الاقتصادية لتتوسع شريحة العاطلين عن العمل لتصل نسبة البطالة الى 31% من حجم القوى العاملة العراقية عام 2020.
- أشارت المؤشرات الدولية الى أن العراق يحتل مكانة متدنية في مستوى التنمية البشرية والمستوى المعرفي ، حيث اشار تقرير التنمية البشرية الى أن العراق يحتل التسلسل 123 من مجموع الدول البالغ 189عام 2020. كما أشار مؤشر المعرفة العالمي الى العراق يحتل التسلسل 137 عالميا، والتسلسل 14 عربيا عام 2021.
- أشار التقرير الطوعي الثاني الصادر عن اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة عام 2021 الى هناك تحديات جمة في مسيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ليسجل فقط 63,1 نقطة في مؤشر تحقيق الاهداف عام 2020، ويحتل التسلسل 113 من أصل 166 دولة. ويرجع ذلك الى المشاكل التي ما زال العراق يعاني

منها مثل الفقر والبطالة وتفشي الفساد. وعليه نجد أن العراق لم يحقق سوى نسبب متواضعة في تحقيق الاهداف 17 التي أقرتها الامم المتحدة.

- حيث رغم التحسن النسبي في تخفيف الفقر عام 2018 لتصل نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر الى 20,5% بعد أن كانت 22,5% بعد عام 2014(صدمة الارهاب والنزوح) لترتفع الى 31,7%عام 2020(صدمة كرونا). وبنحو 29,6% عام 2021(صدمة تغير سعر الصرف) ليصل عدد الفقراء الى نحو12,271 مليون شخص. أي ما يقارب ثلث سكان العراق يعيشون تحت خط الفقر بمبلغ قدره 115ألف دينار شهريا.

ثانيا: التوصيات:

يتضح من استنتاجات البحث أن العراق يواجه تحديات جمة في طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أ قرتها الامم المتحدة، وأن ما حقق خلال السنوات الثلاثة الماضية قد قوض بفعل الصدمات التي تعرض لها العراق(الارهاب، كرونا، تغير سعر الصرف) مع استمرار الفساد المستشري في أجهزة الدولة التنفيذية وعدم الاستقرار السياسي والامني . وفي هذا الموقف الصعب يقترح البحث التوصيات الاتية، التي يمكن أن تحد من التحديات وتساهم في رفع نسبب تحقيق الاهداف:

- تعد ريادة الاعمال من اهم محاور تحقيق التنمية المستدامة. وانطلاقا من هذه الأهمية ، اصبح لزاما علي الدولة العراقية دعم وتشجيع ريادة الاعمال في إحداث التغيير المطلوب من أجل تحقيق نموٍ مستدامٍ.
- ضرورة قيام الدولة بدعم الابتكار الاجتماعي، الذي يوصف بعمليةٍ كاملة من التحول، من بدايات فكرةٍ جيدةٍ أو مبادرة وصولا إلى تغير اجتماعي واسع النطاق. وليس فقط حيال الحاجة إلى أفكارٍ جديدة لمعالجة المشكلات المستعصية، وإنما أيضاً حيال حاجة المجتمع إلى التحول لإفساح المجال للعمل على تلك الأفكار الجديدة، ومدى قابلية تطبيقها.
- ضرورة الاهتمام ببنك المعلومات وآليات بناء القدرات في مجالات التعليم والتكنولوجيا والابتكار.
- كما هناك حاجة الى تطبيق برنامج اصلاح اقتصادي- اجتماعي متكامل يبدأ بتحسين فرص تدريب الشباب وخفض معدل البطالة ي والتحفيز طويل الأمد للاستثمارات الدولية والمحلية ، وتطوير البنية التحتية وإعادة الإعمار.
- الاهتمام بجودة التخطيط من منظور النوع الاجتماعي، بإدماج النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات الاقتصادية كافة.
- لا بد من البدء بإصلاح نظام اعداد الموازنات العامة، وتحويلها الى موازنات البرامج والأداء لتعزيز كفاءة الأنفاق العام، وتكون مستمدة من السياسة التنموية المستجيبة لأهداف التنمية المستدامة، بحزمة معايير اقتصادية واجتماعية وبيئية.
- دعم واستثمار مهارات الشباب في دعم مسيرة التنمية بما ويوسع الفرص التمكينية للشباب في المساهمة في التنمية.

- أعادة ودعم الانشطة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة التي توقفت بفعل صدمتي الارهاب وكورونا الى النشاط الفعلي لامتصاص البطالة والتخفيف عن الدولة في توفير فرص عمل أصبحت عاجزة عنها.
- بسط سلطة القانون وتطبيقه على الجميع في مناطق العراق كافة, والحد من السلاح المنفلت وعمليات القتل والتهجير. ومكافحة الجريمة المنظمة من اجل تحقيق السلام والامن والمؤسسات القوية الذي هو أحد أهداف التنمية المستدامة.

المصادر

1. م.د سمر الامير غازي عبد الحميد، أ.م.د فاروق فتحي السيد الجزار، دور ريادة الاعمال في تحقيق التنمية المستدامة (مع الاشارة الى الواقع المصري) مجلة كلية التجارة –جامعة طنطا عدد خاص الجزء الثاني ص4.
2. موسوعة وبكيبيديا ، مفهوم ريادة الاعمال.
3. دانية سمحان، ريادة الاعمال.. المفهوم والمعنى، دراسة منشورة على موقع موضوع 2021.
4. أحمد أبو علي، ريادة الاعمال والتنمية المستدامة ، دراسة منشورة على موقع اليوم السابع على شبكة الانترنيت، 2019
5. ايمان الحباري، تعريف ريادة الاعمال، دراسة منشورة على موقع موضوع على شبكة الانترنيت 2016
6. أ.د مدحت ابو النصر، ياسين مدحت محمد، التنمية المستدامة .. مفهومها-ابعادها-مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر،2017ص 80-82.
7. المركز الديمقراطي العربي ،الاقتصاد الأخضر وأثره علي التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول: دراسة حالة مصر - أعداد مجموعة باحثين بإشراف د. هند مرسي البربري ، 2017ص18
8. ا.د أحمد عمر الراوي، السلام ونبذ العنف مدخلا لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الذي نظمه بيت الحكمة مع جامعة صلاح الدين، أربيل 2019/11/27.
9. أ.م.د سمر الامير غازي عبد الحميد، أ.م.د فاروق فتحي السيد الجزار، دور ريادة الاعمال في تحقيق التنمية المستدامة (مع الاشارة الى الواقع المصري) مصدر سابق 8.
10. تم احتسابها من قبل الباحث في ضوء تخصيصات المنهاج الاستثماري في الموازنات السنوية
11. وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الوطني الثاني 2021للمتحقق من اهداف التنمية –بغداد2021.
12. برنامج الامم المتحدة الانمائي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، تقرير مؤشرات المعرفة العالمي 2021.
13. وزارة التخطيط، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق 2015 .
14. وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الوطني الثاني 2021 مصدر سابق.
15. مكتب رئيس الوزراء، هيئة المستشارين، تقرير اعادة هيكلة الشركات العامة ، بغداد2015.

16. وزارة التخطيط/الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من حدة الفقر بغداد 2014.
17. وزارة التخطيط، مسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية لعام 2012.
18. الدستور العراقي لعام 2005.
19. وزارة التخطيط، إحصاءات البيئية للعراق لعام 2014/المؤشرات الصحية (ص-15).
20. وزارة التخطيط، إحصاءات البيئية للعراق لعام 2014/المؤشرات الاجتماعية (ص 12)
21. وزارة التخيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة 2019، مصدر سابق ص6.
22. وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية –مصدر اسبق ص16.
23. أ.د أحمد عمر الراوي، تأثير الارهاب على المناطق المحررة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثامن عشر لكلية المأمون الجامعة، 6 آذار 2019.
24. أ.د أحمد عمر الراوي، تأثير انخفاض أسعار النفط على الوضع المالي والاقتصادي للعراق بعد جائحة كورونا، ورقة مقدمة في الندوة الافتراضية التي نظمها مركز المستنصرية بتاريخ مايس 2020.
25. وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الوطني الثاني 2021 مصدر.
26. وزارة التخطيط-اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الثاني 2021ص42.

Entrepreneurship and the Possibilities of Achieving Sustainable Development in Iraq

[1] **Ahmed Omer Ahmed Al-Rawi**
ahmed.omer@muc.edu.iq

Abstract: Sustainable development refers to the rational use of economic resources and their efficient investment, in a manner that secures biological and environmental balance while preserving the rights of future generations. Entrepreneurship is a strong and expressive field towards achieving that development. The Iraqi Ministry of Planning has approved the 2030 sustainable development strategy in accordance with the agenda launched by the United Nations. Therefore, the research came to shed light on the available capabilities and challenges facing sustainable development and the levels of achievement of its goals

The research concluded that Iraq is still lagging behind in the process of achieving the seventeen goals of sustainable development, and recommended the need to pay attention to the quality of planning from a social, economic and environmental perspective. Adopting a strategy to revitalize the economic sectors. Supporting social innovation and entrepreneurship, while improving training opportunities for young people and finding job opportunities for them, while extending the rule of law and applying it to everyone, and reforming budget preparation systems in favor of programs to achieve sustainable development goals

Keywords: leading businesses, development, sustainable development

[1] **Prof. Dr; Business Management Department Al-Mansour University college. Baghdad-Iraq**

ملحق 1

شكل يوضح الاهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة 2030

الملحق 2

أعمارهم صغيرة ...
وهممهم عالية ...
وطموحاتهم ...
ليس لها حدود ...
إنهم طلاب مدرسة الموهوبين الذين اثبتوا للعالم أجمع أن الموصل حاضنة العلم والعلماء وهي حاضرة الزمان كما كانت عبر تاريخها العريق ..
إستطاع فريق المدرسة المكون من خمسة أساتذة وستة طلبة بامكاناتهم البسيطة جدا من الحصول على المرتبة الثانية على العالم في مسابقة الشيخ زايد للاستدامة لفئة المدارس الثانوية وبمشاركة (١٥١) دولة وأكثر من (٤٠٠٠) بحث وبحضور الشيخ محمد بن راشد ورئيس كوريا الجنوبية ووزير النفط العراقي والسفير العراقي في الإمارات ..
حرصت جامعة الموصل ورئاستها على أن تكون أول مؤسسة في المدينة تعمل على تكريمهم واللقاء بهم، وفتحت أبوابها وإمكانياتها دعماً لهم، لمواصلة تفوقهم العلمي.
فتيان الموصل واشبالها ...
قادة الغد وعلماء المستقبل.

#قصي_الأحمدي
#Kossay_Alahmady

احد طلبتنا من خريجي ثانويتنا للعام الدراسي 2016 /2017 يختار رئيس فريق للمشاركة ضمن عشر فرق في مسابقة عالمية ٥ عراقيين ضمن الأفضل في مسابقة عالمية!
ماذا قدموا؟ وما هي الجائزة التي قد يستفيد العراق والعالم منها؟
من بين ٣٣٤٨ مشاركاً و ٣٦٤ فريقاً من ١١٥ دولة مختلفة، فريق عراقي من ٥ شباب تم اختيارهم ضمن أفضل ١٠ فرق قدموا افكاراً لحل مشكلة من مشاكل العالم، في مسابقة هواوي العالمية للابتكارات.
اسماعيل ليث من بغداد يقود الفريق، خريج كلية الهندسة الجامعة العراقية، يقول:
"مشروعنا بشكل مختصر عبارة عن تصميم محطة متنقلة لقياس نسبة التلوث بالهواء بمختلف الأماكن والارتفاعات لكي تكون بديل عن المحطات الثابتة. وكذلك جعل هذه المحطة تتبع نسبة التلوث لإيجاد مصدر انبعاثه. سيتم الاعلان عن أفضل ٣ أفكار في يوم الخميس القادم. الفرق الثلاثة الفائزة راح يتأهلون للـ Top 3 على العالم، الفريق صاحب المركز الأول راح يمولون فكرتهم ويطبقوها بالعالم بداية من بلدهم، وهذا أهم شي عدنا. تحدد النتيجة النهائية للتنافس اعتماداً على رأي لجنة الحكام وعلى عدد المصوتين على منصة تويتر. تم تجاوز اسئلة الحكام بنجاح واقناعهم بالفكرة، وتبقى الحصول على دعمكم بالتصويت لنا 🇮🇶".

المشاركون العراقيون، هم: اسماعيل ليث ومصطفى حبيب من بغداد، دعاء عباس و علي الصباغ من بابل، ويوسف قادر من أربيل..

نماذج من ابتكارات شباب العراق العلمي